الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

REPUBLIQUE ALGERIENNE DEMOCRATIQUE ET POPULAIRE

وزارة الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية

Ministère de l'Intérieur, des Collectivités Locales et de l'Aménagement du Territoire

توصيات الندوة الوطنية حول إستراتيجية الوقاية و تسيير المخاطر الكبرى
"مقاربة تشاركية ومدمجة"

يومي 27 و 28 مارس 2021

المركز الدولي للمؤتمرات عبد اللطيف رحال

توصيات الورشة رقم 01: الوقاية من المخاطر الكبرى

على المدى القصير

- مراجعة القانون 04-20 ف ما يخص:

- تحديد الأهداف الإستراتيجية المطلوب تحقيقها من حيث تقليل الآثار الناجمة عن المخاطر الكبرى. يجب أن تكون هذه الأهداف محددة كمياً وقابلة للتقييم وأن تخضع لنظام القياس والإبلاغ والتحقق؛
- تحديد مسؤوليات القطاعات المختلفة ومواعيد التنفيذ والتخطيط ومصادر التمويل وآليات مشاركة المجتمع المدني والقطاع الخاص؛

- الامتثال لإطار سنداي واتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ ومكافحة التصحر والجفاف ؛
- دمج مخاطر جديدة مثل زحف رمال الصحراء، وموجات الحر، وسوء الأحوال الجوية، ومخاطر تكنولوجيا المعلومات، والمخاطر الفلكية؛
- تعميم نظام المراقبة.

- الشروع فوراً بالتنسيق مع القطاعات المعنية في وضع الخرطات العامة للوقاية من المخاطر الأكثر تكراراً وهي:

- الزلازل،
- الفيضانات،
- حرائق الغابات،
- الأوبئة،
- المخاطر الصناعية والطاقوية.

- تطوير الإستراتيجية الوطنية للوقاية من المخاطر وإدارتها.
- وضع النصوص التنفيذية للقانون 04-20.
- إجراء تشخيص للخصوصيات الإقليمية ؛
- تعزيز التنسيق بين القطاعات من أجل تنفيذ أهداف التنمية المستدامة من خلال إتاحة جميع المعلومات التي من شأنها أن تجعل من الممكن حساب مؤشرات الرصد للأهداف المتعلقة بأهداف التنمية المستدامة فيما يتعلق بالمخاطر الرئيسية ، ولا سيما أهداف التنمية المستدامة 11 و 13 و 15 ؛
- تعزيز تدريب أعوان الحماية المدنية على المدى المتوسط

- كجزء من مراجعة القانون 04-20 ، يعتبر استخراج "التصحر" خطرًا كبيرًا بالمعنى الصحيح للمصطلح ؛
- وضع مرجع لتعريفات المخاطر الرئيسية باللغتين الفرنسية والعربية لعامة الجمهور.
- تحديد مسؤوليات والتزامات المشاركين في الحد من المخاطر الكبرى في إطار القانون 04-20.
- التنفيذ الصارم للخطة الوطنية لتهيئة الإقليمية (SNAT 2030) وجميع الأدوات التي تطبقها على المستوى الإقليمي والقطاعي، والتي تهدف إلى التعمير المتوازن للإقليم، خاصة في المساحات الداخلية والهضاب العليا والجنوب.
- تشجيع ودعم نقل الأنشطة إلى الهضاب العليا والجنوب.
- إعداد ملف محلي للمتطوعين في مجال الإسعافات الأولية والمتبرعين بالدم.
- جعل اللامركزية في إدارة المخاطر الكبرى على المستوى المحلي

ثقافة المخاطر وتربية المواطن

عامة الناس

- إنشاء وحدة للمعلومات والوقاية في كل بلدية
- على مستوى المدرسة: إضافة موضوع المخاطر الكبرى إلى البرنامج: المياه ، والنفايات، والحرائق ، والزلازل

الخطر الناتج عن التجمعات البشرية الكبيرة

- تحديد وتصنيف كافة المنشآت التي تستقبل تجمعات بشرية كبيرة (ملاعب، مساجد، جامعات... الخ)
- استخلاص الدروس من السنوات العشرين الماضية التي اختبرت بشدة النظام الوطني لمكافحة آثار المخاطر الطبيعية والصناعية
- إنشاء قواعد بيانات صالحة طالما أن الفاعلين لا يزالون هناك
- جرد ما نجح وكيفية تعزيزه
- تقييم الأهداف الغير المحققة وتحديد أسبابها من الناحية:
  - القانونية

- إذا كانت ناجمة عن نقص في الموارد
- التراخي في سلسلة المسؤوليات

- تعديل القانون 20-04 وإدراج مفهوم البنية التحتية الحيوية وتعريف دقيق ، لتتوافق مع المصطلحات المستخدمة على المستوى الدولي
- ضع قائمة بجميع الأعمال التي تقوم بها القطاعات والمتعلقة بالحد من المخاطر الكبرى - التحقق من توافقها وقابليتها للتطبيق ،
- زيادة سعة المستشفيات للرعاية الطارئة وتوفير نماذج التعزيز.
- تعزيز المهام والموارد البشرية والمادية للمندوبية الوطنية لإدارة المخاطر الكبرى ،

- تحديد المهارات الوطنية الحقيقية ذات الخبرة الحقيقية في مجال إدارة المخاطر والأمن المدني وإدخالها في قاعدة بيانات مع تخصصاتهم المحددة التي تعبر عنها سيرتهم الذاتية؛
- تثمين وتعزيز عنصر التدريب في مجال إدارة المخاطر والأمن المدني.

المدى المتوسط

- رسم خرائط لمواقع التصريف و / أو ردم النفايات؛
- وضع مؤشرات خاصة بالجزائر حسب الخصائص المحلية وتوافر المعلومات.
- تنظيم ورش عمل إقليمية حول المخاطر الكبرى بالتعاون مع القطاع المعني والتي ستؤدي إلى صياغة الإستراتيجية الوطنية للوقاية من المخاطر الكبرى وإدارتها بما يتماشى مع القوانين الوطنية والتزاماتنا الدولية ؛
- تشجيع برامج إعادة التشجير لإصلاح التربة بدعم فني من قطاع الغابات ؛
- تطبيق القوانين التي تمنع البناء في الوديان والمناطق الخطيرة.
- تنفيذ الإستراتيجية الوطنية للوقاية من مخاطر الفيضانات وإدارتها " SNPGRI 2030" وخطة عملها المشتركة بين القطاعات والمكونة من 150 إجراء تنظيمي وقانوني وتكنولوجي ؛
- إنشاء قاعدة بيانات وطنية حول المخاطر الكبرى وتنظيم تجميع البيانات.

- تكييف الإطار التنظيمي لصيانة الأودية وتوفير ميزانية سنوية للقيام بأعمال تنظيف الأودية.
- تشكيل مجموعة عمل مشتركة بين الوزارات لبدء وتنفيذ إجراء PPRI ؛
- وضع خريطة للمخاطر على مستوى البلديات
- وضع خطط الوقاية العامة (PGP) لكل من المخاطر العشرة (10) مع تحديد:
  - نظام المراقبة الوطني
  - نظام الإنذار الوطني

المخاطر الصناعية والتكنولوجية

- فرض دراسة المخاطر (ED) على جميع المنشآت الصناعية والتكنولوجية.
- فرض اعتبار المخاطر التكنولوجية في وثائق تخطيط المدن (POS، PDAU ، إلخ ...)

المد الأسود ومخاطر التلوث البحري

- رقابة دقيقة على السفن الأجنبية قبل دخولها الموانئ الجزائرية.
- حظر دخول الناقلات أحادية الهيكل إلى الموانئ الوطنية.
- حظر الرس في مينائي سكيكدة وجيجل خلال الأحوال الجوية السيئة.
- متابعة و ملاحقة المخالفين لعمليات التسريح غير القانوني.

حرائق الغابات

- الاستحواذ في المرحلة الأولى على الوسائل الجوية (الطائرات بدون طيار) للوقاية والإنذار المبكر وردع حرائق الغابات ذات الأصل الإجرامي،
- تعديل المرسوم التنفيذي رقم 07-301 المعدل والمتمم للمرسوم 184 لسنة 1980 المؤرخ في 19 جويلية 1980 بشأن إنشاء هيئات تنسيق أعمال حماية الغابات ،
- إنشاء خريطة حساسية الحريق، والتي تشير إلى المناطق عالية الخطورة، والتي ستسمح بتعبئة وسائل التدخل بشكل أفضل،

- إطلاق دراسات إدارة الغابات وتطوير رسم الخرائط ورقمنة التراث الغابي للوقاية من حرائق الغابات ،
- تمديد حملة حرائق الغابات حتى 31 ديسمبر للاحتفاظ ببعض العمال الموسميين في مكافحة حرائق الغابات،
- تنظيم تمارين محاكاة رقمية على جهاز محاكاة المديرية العامة للحماية المدنية (DGPC) ، لصالح وكلاء DGPC و DGF ،
- تنظيم تمارين محاكاة واسعة النطاق بين المديرية العامة للحماية المدنية و DGF والشركاء الآخرين على النحو المنصوص عليه في المرسوم 19-59 ، خارج موسم حرائق الغابات ،
- إنشاء نظام معلومات جغرافي وطني لتراث الغابات من خلال إشراك مختلف الشركاء (MICLAT، MADR، INCT، ASAL ، ...) ،
- إنتاج خرائط الغابات بمقياس 1: 50000 و 1: 25000 لتسهيل عمليات التدخل واستهدافها وبالتالي تقليل وقت التدخل ،
- تطوير منصة رقمية مخصصة لحرائق الغابات لتوحيد وتجانس لغة مختلف أصحاب المصلحة،
- تنفيذ اتفاقيات التعاون والمساعدة المتبادلة بين الجزائر ودول أخرى ولا سيما تونس (اتفاقية 1986) لمكافحة حرائق الغابات ،
- حماية المناطق المحروقة ومنع استخدامها للأغراض الزراعية لردع المسؤولين عن الحرق العمدي.
- فتح وترقيم مسارات الغابات لتحديد وتسهيل الوصول لوسائل التدخل ،
- إنشاء نقاط مياه جديدة في بيئة الغابة وتحديد موقعها الجغرافي،
- تحديد الموقع الجغرافي المرجعي للمسارات الموجودة ونقاط المياه في بيئة الغابة.
- تكثيف التحقيقات في الأسباب البشرية الطوعية أو غير الطوعية لحرائق الغابات لأغراض الردع ،
- توجيه الاتصال أثناء حرائق الغابات نحو الإكراه وليس نحو تعويض الضحايا.
- وضع معايير تصنيفات البنية التحتية الرئيسية وطريقة اختيارها وجردها

-إنشاء مواقف مرجعية للمناطق المعرضة للخطر لتتمكن من استخدام الصور البعيدة (الصور البصرية ، RGB و SAR) ؛ يتيح قياس التداخل في الرادار SAR ملاحظة أي تغيير في التضاريس تلقائيًا (تقدم الرمال ، البناء البري ، الانزلاق الأرضي)
- إنشاء مركز رئيسي لمحاكاة المخاطر للتنبؤ وتقييم الأثر و / أو التطور ؛
- النظر في التشبيك الوطني مع التنسيق الإقليمي والمحلي لتزويد قاعدة البيانات الوطنية حول المناطق المعرضة للخطر. قد يكون مقر قاعدة بيانات نظم المعلومات الجغرافية على مستوى المندوبية الوطنية للمخاطر الكبرى.
- التحرك نحو الأساليب الرقمية لنمذجة نقاط الضعف الإقليمية من خلال تفضيل النهج القائمة على البحث وتعزيز المرونة

على المدى البعيد

- تطوير نماذج محاكاة لمختلف المخاطر من أجل التمكن من التنبؤ وتوقع حدوثها وتقييم إمكانية التأثير،
- تأهيل البني التحتية الإستراتيجية وتقييم ضعفها وبرامج التعزيز أو الإصلاح أو إعادة التأهيل .

توصيات الورشة رقم 02: التنبؤبالمخاطر الكبرى

1)- انشاء نظام مراقبة لجميع الأخطار الكبرى (جمع المعلومات، الدراسات... الخ)، على مستوى الوطني، الجهوي و المحلي لجميع نظم اليقظة السريعة و المبكرة،

فيما يخص مختلف الأخطار:

2)- بالنسبة للأخطار المتعلقة بالطقس و المناخ:

- الانتهاء الفوري من حوسبة و الوضع قيد الخدمة لنظام رقمي للرصد الجوي.

- إعداد إطار قانوني و الوضع قيد الخدمة هذا النظام

- العمل على تنظيم ملتقيات متعددة القطاعات للأخذ بالحسبان لنظام الرصد

- توفير الاساس القانوني اللازم للتنبؤ بالفيضانات و التحذير منها

-التأكد من الأخذ بعين الاعتبار بالتجارب السابقة، للعمل على تحسين نظام التنبؤ و التحذير من خطر الفيضانات.

3- بالنسبة لأخطار الزلازل:

على المدى القصير

- تعزيز نظام التحذير من الزلازل الخاص ب CRAAG (الانتقال من 80 إلى 300 محطة)
- تكثيف النظام الوطني الخاص بجهاز قياس تسارع الحركة القوية (CGS)، و ذلك باقتناء 200 جهاز جديد لتغطية مجمل الجزء الزلزالي لشمال البلاد، من اجل السماح بتحسين و تحيين خريطة التصنيف الزلزالي لولايات الجزائر (التموقع الزلزالي) للشروط أو القواعد الجزائرية المضادة للزلازل RPA99/Version 2003
- استخدام أجهزة قياس الزلازل للهياكل ذات الأهمية الكبيرة لرصد حالتها، بعد حدث زلزالي
- استكمال دراسة مخاطر الزلازل، و العمل على إتمام التقسيم الجزئي (microzonage)، للجزء الشمالي المتبقي من البلد
- الاستمرار في دراسة مدى هشاشة المباني الاستراتيجية في المدن الكبرى (مراكز صنع القرار ، والمستشفيات ، والبنوك ، ومحطات الطاقة ، ووحدات التدخل ، وما إلى ذلك).

- تقييم المخاطر الزلزالية للأنسجة الحضرية في المدن الكبرى مع وضع سيناريوهات زلزالية، لكي يعمل كأدوات لصنع القرار بالنسبة للسلطات الوطنية والمحلية (الحكومة ، والوالي ، وما إلى ذلك).
- في إطار الحد من المخاطر الزلزالية ، يوصى بشدة بتطوير البحوث التجريبية باستخدام المعدات العلمية (طاولة الاهتزاز وجدار رد الفعل) الخاصةبمختبر الهندسة الزلزالية CGS)
- العمل على ربط كل الولايات و البلديات بجهاز الإنذار الخاص بالزلازل
- ربط المحطات بالقمرالصناعيALCOMSAT؛
- تعميم تطبيقات الهواتف الذكية،لإبلاغ الجمهور؛

على المدى المتوسط (الإنذار المبكر)

- إنشاء شبكة مراقبة وإنذار مبكر حول المراكز الحضرية الكبرى (العاصمة ، والمدن الكبرى ، وما إلى ذلك) ؛
- ربط البنى التحتية الاستراتيجية (السدود ومحطات الطاقة ، وما إلى ذلك) ؛
- إنشاء شبكات رصد جيوفيزيائية (التنبؤ)؛
- إنشاء شبكات للإنذار بكارثة تسونامي على طول السواحل الجزائرية من خلال ربط مقاييس المد والجزر؛
- وضع الإطار التنظيمي للإنذار السريعو المبكر.

- **إعادة تأهيل المباني القديمة**

- التطوير السريع لدراسات الاختبار الزلزالي للمباني (المنشآت الاستراتيجي،الهياكل الفنية و المباني القديمة) و دمجها في الإنذار المبكر؛
- تمويل الرقابة المبكرة على المباني (قصيرة/متوسطةالأجل)؛

- تعزيز الإمكانيات العلمية.

ب- بالنسبة لأخطار الفيضانات و انزلاق التربة:

- تطوير نماذج محاكاة هيدروليكية للتنبؤ بتأثير التنبؤ بالطقس على حدوث الفيضانات
- التوقع الجغرافي المرجعي لـ 865 نقطة سوداء محددة على أنها معرضة للفيضانات ؛
- تطوير الإنذار المبكر بالفيضانات.
- تنفيذ أنظمة الإنذار المبكر في مناطق الانهيارات الأرضية (قسنطينة ، وتيزي - وزو ، وبجاية ، ...الخ) ؛
- تطوير الشراكة بين القطاعات لرصد هذه المواقع.

ج- بالنسبة للأخطار البيئية (حرائق الغابات،التصحر،التلوث):

- تطوير نماذج للتنبؤ والإنذار المبكر و الإنذار المتعلق بحرائق الغابات ؛
- تعميم التقنيات المتقدمة (الطائرات بدون طيار والتصوير) ؛
- اقامة التنسيق بين الإنذار المتعلق بالطقس والتنبيه المطري ؛
- التطوير، من خلال تمويل التكنولوجيات الجديدة للإنذار.
- تأطير و اثراء على مختلف نظم الإنذار التقليدية التي أثبتت فعاليتها خلال مختلف الظواهر الطبيعية في الماضي.
- إنشاء نظام قائم للإنذار بحرائق الغابات لتمكينه من تقديم المزيد من المعلومات.

د- التوصيات العامة:

- عقد ورشات عمل سنوية بشأن تنفيذ نظم الإنذار السريع والمبكر؛
- تنظيم عملية محاكاة للإنذار المبكر؛
- إنشاء لجنة لرصد وتنفيذ هذا النظام للإنذار المبكر مع إعداد تقرير سنوي؛

- تنظيم حملات للمواطنين لتنظيف الغابات وبساتين النخيل؛
- إشراك ممثلي المجتمع المدني في عمليات الإنذار بالمخاطر الكبرى؛
- تنظيم حلقات عمل تدريبية لوسائل الإعلام بشأن إجراءات الإنذار المبكر؛
- تطوير نظم إنذار على الصعيد الوطني،الويلائي والبلدي.

توصيات الورشة رقم 03: تسيير الكوارث

1. تعزيز قدرات التدخل على المستوى المحلي لجميع المقاييس لرفع القدرة على الاستجابة ومجابهة الكوارث،
2. تحيين مخططات التدخل للاستعداد الجيد للاستجابة،
3. تكوين كافة المتدخلين في تسيير مخططات النجدة والتسيير الأزمات،
4. تنظيم بصفة دورية المناورات الميدانية وتمارين – الإطار على المستوى المحلي بمشاركة جميع الفاعلين في ميدان تسيير الكوارث لمعرفة مدى جاهزية المقاييس والتنسيق العملياتي فيما بينهم،
5. ضرورة استخلاص الدروس من الكوارث مع تثمين الممارسات الجيدة ومعالجة النقائص،
6. اعتماد منظومة الإعلام الجغرافي في تسيير الكوارث، مع وجوب ضمان الوصول إلى المعلومات الجيومكانية وكذا الخدمات ذات الصلة، قصد تسهيل اتخاذ القرارات على جميع المستويات،
7. تكثيف تكوين المواطنين في مجال الإسعافات الأولية والممارسات الواجب إتباعها أثناء وقوع الكوارث،
8. إعداد النصوص التنظيمية الخاصة ب:
   - ✓ مهام مختلف المقاييس والتنسيق فيما بينهم،
   - ✓ مهام وتنظيم اللجنة الوزارية المشتركة لتسيير الكوارث CIGEC
9. إشراك قطاع البحث العلمي في تحسين مجابهة الكوارث،
10. إدماج المواطن عبر المجتمع المدني والجمعيات المحلية وكذا الأعيان في مجال تسيير الكوارث،
11. تدعيم جهاز مكافحة حرائق الغابات لاسيما الوسائل الجوية،
12. التأكيد على مبدأ اللامركزية في اتخاذ القرارات في مجال تسيير الكوارث.

توصيات الورشة رقم 04: التعافي و العودة في شكل أحسن إلى الوضع الطبيعي

1. تعزيز موارد المندوبية الوطنية للمخاطر الكبرى من الناحية،البشرية و المادية من أجل تنفيذ مهامها على نحو أفضل؛
2. وضع اللمسات الأخيرة وفي أقصر وقت ممكن فيما يخص تنقيح مرسوم إنشائها،الذي بدأ منذ شهر أيار/مايو 2020
3. تقييم هشاشة السدود في ضوء الأحداث الزلزالية التي وقعت مؤخرا،في بعض الولايات؛
4. وضع برنامج لمعالجة المباني القديمة، والتشييد في المناطق غير القابلة للبناء،و حالات التعدي عل مرافق الطاقة والمنشآت الصناعية؛
5. إطلاق برنامج البحوث الوطنية بخصوص المخاطر الكبرى؛
6. إعادة إطلاق مشروع إنشاء مركز أبحاث المخاطر الكبرى كمؤسسة عمومية ذات طابع علمي وتكنولوجي ما بين القطاعات (EPST) (الداخلية و الجماعات المحلية، التعليم العالي و البحث العلمي ، الموارد المائية، الفلاحة والتنمية الريفية، الأشغال العمومية،السكن،العمران والمدينة)؛
7. تطوير البحوث العلمية الطبية وإشراك المؤسسات البحثية في إدارة وباء-Covid 19؛
8. إدخال في مجموعة النظم القانونية لأدوات التعمير ،على غرار POS و PDAU،المخطط الرئيسي للمدن الصامدة،و الذي يحدد بدوره السياسة الوقائية؛
9. إعادة النظر في نظام التأمين CATNAT لجعله جذاباً للاكتتاب وغير ملزم عند التعويض،من أجل التخفيف من المجهود المالي الذي تبذله الدولة؛

10. إعادة تنشيط شبكة المخاطر الكبرى المنشأة من طرف المديرية العامة للبحث العلمي والتطور التكنولوجي
11. إعداد سيناريوهات متعددة القطاعات لما بعد الكوارث؛
12. تعظيم الموارد من خلال تحديد وتوزيع الأدوار و المسؤوليات بين مختلف الجهات المعنية
13. وضع مخطط للصمود، للرفع من قدرة المؤسسات والسكان على الحد من آثار الكوارث على الأرواح البشرية والممتلكات،وكذلك قدرة الدولة على التعافي السريع مع مواصلة أداء المهام ذات الأهمية الحيوية للقيادة والتنسيق؛
14. تسخير الشركات ومكاتب الدراسات لتولي مسؤولية السكنات والمنشات العامة المتضررة،لضمان التدخل السريع مع احترام القواعد التقنية،التي تحكم أعمال التعزيز وإعادة التأهيل؛
15. إشراك المتعاملين الاقتصاديين كشركات سونطراك و سونلغاز،لإنشاء مخطط للصمود إزاء الإخطار التكنولوجية؛
16. غرس ثقافة الخطر لدى المواطنين والتلاميذ في مختلف الأطوار الدراسية
17. بدء التفكير للتكفل بتسيير المخاطر على المستوى المحلي؛
18. الشروع في التفكير في آليات تنفيذ قسط التأمين CATNATعن طريق قيام الدول ة بإعانة تأمين شامل.